مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية
اسم الكاتب: د. عدنان العربيد، د. سمير شرف، عبير سليمان عطيرة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3962
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية

الدكتور عدنان العربيد *
الدكتور سمير شرف **
عبير سليمان عطيرة ***

(قبل للنشر في 2005/3/15)

□ الملخّص □

تناول هذا البحث دواعي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولذلك تطرقت إلى وجهات نظر كل من معارضي هذا الانضمام ومؤيديه، وكان ذلك في سياق تحديد متطلبات انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية في المدى القصير والطويل الأجل، ولذلك تم دراسة المتطلبات التالية في المدى القصير الأجل: تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية، و تطوير القوانين الاقتصادية، وحماية الملكية الفكرية، كل ذلك بهدف تمكن قوانين وآليات السوق المتمثلة بالشفافية والمنافسة من السيطرة على الاقتصاد الوطني، أما المتطلبات التي تم دراستها في المدى طويل الأجل فهي: توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها في سياق بناء مؤسسات وآلية اقتصاد السوق(كالأسواق المالية والخصخصة)، وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما حاول هذا البحث توضيح مدى الربح أو الخسارة، التي من الممكن أن تنتج عن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك معوقات تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق، ومعوقات انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، وقد توصل البحث إلى نتائج هامة مفادها: أن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشراكات أمر لا مفر منه، فليس هناك مجال أمام سورية إلا أن تقلل الخسائر المحتملة، وأن تغتنم الفرص الجديدة التي يتيحها النظام العالمي الجديد، وتحويل هذه الفرص من نظرية إلى واقعية، وذلك من خلال تأمين متطلبات الانضمام على المدى القصير والطويل، خاصةً تحقق المتطلبات الأكثر أهمية، وهي الشفافية والمنافسة، والتي تجعل الاقتصاد السوري بمستوى الشراكات الدولية، وتضمن له النجاح في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وبالتالي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأقل التكاليف.

* مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية. سوريا.
** أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
*** طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

Restructuring the Syrian Economy to Enter Market Economy and Word Trade Organization

Dr. Adnan A l- Arbiad*
Dr. Samir Sharaf**
Abeer Suleiman Oteirha***

(Accepted 15/3/2005)

□ ABSTRACT □

This research discusses the reasons for Syria to join the World Trade Organization. I have dealt with the two points of view (opposers and upholders)in sequence of the requirement of Syria joining the (WTO) in short and long terns .It has to complete the following requirement in the short - run :

- Releasing the trade exchanges from the customs duties.
- Developing the economic laws.
- Intellectual ownership protection.

All these in order to control of market laws represented by competence and transparency.

As for the requirements that have to be studied in the long- extensions they are:

- Unifying Syrian Currency exchange in order to float in sequence of constructing the economy market Facilities as Financial private markets in order to join (WTO) .

This research also tries to explain the range of winning or losing as result of Syria gining to (WTO). It also identifies the barriers of Syrian economy changing in a market economyand its difficulties of gining to (WTO).

This study has reached to an important result which is:

- Syria is gining to(WTO) or any other sharing is inevitable, because there is no way for Syria but to decrease the probable loses and to get benefit of the new chances which are exposed by the New International System .

Syria has to change these chances from theory to reality through fulfilling the gining requirements for the short and long terms, especially the more important requirements, which are transparency and importance, which raise the performance and enable it to achieve success through moving to market economy and ginning World Trade Organization at a lower price.

*Lecturer, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Sciences Of Finance And Banking Department, Faculty Of Economics, Tishreen University , Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Economics And Planning Department (International Relations), Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

لقد شهد العالم تحولاً جذرياً في ترتيب العناصر المكونة للقوة العالمية، ومن أهم عناصر هذا التحول تعاظم القوى الاقتصادية، وبروز الدبلوماسية الاقتصادية، كأهم أدوات العلاقات الدولية الراهنة، إذ اتجه المجتمع الدولي نحو تنظيم العلاقات التجارية الدولية سواء عبر الاتفاقات الثنائية، أو الإقليمية أو الدولية، و تضافرت الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد النظام الدولي متعدد الأطراف، والبداية كانت مع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات)، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لمؤتمر يضم /18/ دولة، وارتفع عدد المؤتمرين بنهاية المؤتمر إلى /ثلاث وعشرين/ دولة، وذلك بهدف التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية، ووافق المؤتمرون على أن أية اتفاقيةٍ يتم التوصل إليها ستكون مؤقتة بطبيعتها حتى يتم إقامة منظمة التجارة الدولية، وهكذا نمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثنائي لتخفيض الجمارك على السلع الواحدة بعد الأخرى، وبعد ذلك تم جمع هذه الاتفاقيات الثنائية لتشكل اتفاقية شاملة من عدة أطراف، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً في /3/ تشرين الأول عام 1947، وقد كانت سورية إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الغات(GATT) في عام 1947، غير أن سورية انسحبت من عضويتها في عام 1951، احتجاجا" على انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية المذكورة، والتي مرت بجولات ومراحل تطور عديدة كان آخرها جولة الأوروغواي، التي أسفرت عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي أرست أوسع نظام تجاري دولي، ويتزايد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد الدول الأعضاء فيها حتى وصل إلى 144 دولة، معظمها من الدول النامية، يضاف إليها نحو 30 دولة تقدمت بطلبات للانضمام إلى هذه المنظمة، وبقيام سورية بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى هذه المنظمة في عام 2001، أصبح عدد الدول العربية المنضمة، أوالتي تقدمت رسمياً بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 15 دولة عربية.

أهمية البحث:

إن بروز منظمة التجارة العالمية يجسد الأداة الرئيسية للعولمة الاقتصادية، والتي تفترض أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق، المرتبطة بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للقارات، ولهذا كان الاتجاه نحو التداخل، والتكتل الاقتصادي، واندفاع الدول نحو نظام اقتصاد السوق الحر، والخصخصة، والشفافية، والمنافسة، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيلة لتحقق النمو، وتحويل المعرفة والمعلومة إلى سلعة استراتيجية يتركز حولها الاقتصاد العالمي، وباعتبار أن سورية مازالت خارج إطار هذه المنظمة، ترى الباحثة انه لايمكن لسورية أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجداته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي وستكون عرضة للكثير من التحديات، والتكاليف التي تفوق حتماً كل تكاليف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، في ضوء ما سبق تكمن أهمية بحثنا بضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحقيق المتطلبات الهيكلية الضرورية لتجنب الكثير من المنعكسات السلبية وضمان النتائج الايجابية على الأصعدة كافة.

أهداف البحث:

تضمن البحث مجموعة من الأهداف ومنها:

1- كيفية هيكلة وتجهيز الاقتصاد السوري لمواجهة الاستحقاقات المتمثلة بالشراكات الدولية والإقليمية والعربية، من خلال نظام السوق.
2- إظهار مدى الربح والخسارة على المدى القصير والطويل، من خلال تطبيق آلية نظام السوق في هذه الشراكات المذكورة.

منهج البحث:

سنعتمد منهج البحث العلمي من خلال التركيزعلى المنهج الاستنباطي(انطلاقاً لموضوع البحث) القائم على الافتراضات، والتحليل، والنتائج، والتقييم لكل الظواهر الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، خاصةً ونحن نهدف في هذا البحث إلى الشفافية، وبالتالي قياس أو استقراء الحقائق كما هي.

الفصل الأول: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ضرورة أم خيار؟

المبحث الأول: دواعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

لقد وقف خبراء الاقتصاد في سورية من الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية موقفين متباينين، أحدهما يدعو للانضمام، والآخر لعدمه، وكل فريق يضع في اعتباره الاعتبارات المؤيدة لرأيه، ولهذا سنعرض حجج كل من الفريقين على النحو الآتي:

أولاً: حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يستند الرأي المؤيد لانضمام سورية " للغات 94 " على أساس أنّ لا مجال لتجاهل انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ويوضحون رأيهم بالنقاط الآتية:

1. لقد برهن التاريخ الاقتصادي على أن اقتصاد السوق مقارن بغيره من النظم الاقتصادية والاجتماعية يحقق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تسهم بشكل أفضل في حل المشكلة الاقتصادية.[1]
2. إن آثار تطبيق الاتفاقية سيطال الدول كافة، بغض النظر عن عضويتهم، وستشمل مجالات التطبيق العملي للاتفاقيات نواح تضم الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا)، وتجارة مختلف الخدمات، من سياحة، ونقل، ومصارف، واستشارات، ومهن حرة علمية، وفعاليات تجارية ذات صلة بالاستثمار والتنمية.[2]
3. يقيد نفاذ الاتفاقيات فترات زمنية، أتى تحديدها بما يتيح للدول المتعاقدة تسوية أوضاعها، بحيث تنسجم وجملة الإجراءات والسياسات المطلوبة، عملاً بمضامين "الغات 94"، لذا يتطلب انضمام دولة معينة، الالتزام بالتطبيق الكامل وفي المواعيد التي فرضتها تلك الاتفاقيات.

1 العربيد، عدنان، 1995-1996 – التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة المدينة، دمشق.
2 العيسوي، إبراهيم، 1995- الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 13.

4. إن التأخر في الانضمام عموماً، وتأخر سورية خصوصاً ليس في صالحها، نظراً لما سيؤدي إليه من اختصار في المدة اللازمة والمتاحة، لمواءمة كل من الهياكل الاقتصادية، والأنظمة التجارية السورية من جهة، وواقع التطبيق العملي، ووسائل تطويره، وأساليبها من جهة أخرى.
5. لن يؤدي انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية لخرق مبادئ مقاطعة إسرائيل، ولا يعني انضمام أية دولة عربية إلزامها بذلك سنداً للمادة 35، وقد كان لانضمام تونس وفق ما سبق أبرز برهان على ما تقدم.
6. فضلاً عما سلف، تجيز المادة 94 من الاتفاقية للدول النامية، اتخاذ جملة إجراءات وقائية تحول وإدخال سلعة معينة يمكن لاستيرادها الإضرار بمصالح المنتج المحلي، وهذا ما يرسخ من الحماية الموضوعة أصلاً لصالح الصناعة الوطنية.
7. سيؤدي تحرير المستوردات إلى توسيع للقاعدة الإنتاجية، وتطويرها وتحديثها، وخفض كلفة الإنتاج، ورفع مستواه نوعياً لمواجهة تحديات المنافسة للمنتج – أو المنتجات – الأخرى غير الوطنية.[3]
8. سيخلق وجود سورية في الغات الدافع الأمثل للمنتجين السوريين في الإسراع بتطوير منتجاتهم، بما ينعكس على المستوى الاقتصادي العام والتنمية، والارتقاء بالصادرات كماً وكيفاً، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.
9. سيمثل مبدأ الدولة الأكثر رعاية كمعاملة لن تتوفر لسورية خارج أطر " الغات 94 "، المعبر للأسواق الدولية بعيداً عن قيود المعاهدات والاتفاقيات، التي تحول وتحقيق ذلك الآن، أو لاحقاً بالنسبة للدول غير الأعضاء – فرضاً – وهذا بحد ذاته أحد الجوانب المتميزة للمنتَج والمنتِج، والتي لا يتصور تحققها خارج " الغات 94 ".
10. إن النصوص التي ستؤدي لخفض الدعم الحكومي للمنتج والمصدر المحلي، سترفع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، مما سيحفز المصدر السوري على زيادة الإنتاج من حيث الكم والكيف، ولا سيما وأن سورية دولة مصدرة للمنتجات الزراعية كالقطن والقمح والخضار والفاكهة.
11. إن تحرير التجارة سيستتبعه زيادة في التحصيلات الضريبية، إضافة لقيم الضريبة المضافة (VAT)، أي ضريبة القيمة المضافة، والتي تشكل القسم الأكبر من حصيلة الواردات، ومعظم وارداتها باتت أساس التحصيلات الضريبية، وذلك في دول عدة منها المغرب والأردن وتونس ومصر.
12. سيتم وبمقتضى الاتفاقيات تقليص حجم استيراد الصناعات، وبتعبير أدق السلع المصنعة التي تمثل تحدياً للمنافس الوطني الناشئ حماية له لحين تمكنه من المنافسة، ومن جانب ثانٍ ستستفيد سورية من المساعدات الفنية في مجالات التقييم الجمركي والتعرفة، والسياسات التجارية والإعفاءات، كذلك التدريب والاتصالات مع الخبراء، بما يرفع من كفاءة الموظف المحلي المختص، عدا عن الدورات المتخصصة في مجالات " الغات 94 " تحديداً، من جوانب التفصيل والتطبيق والفاعلية والدراسات المقارنة.[4]

ثانياُ: حجج معارضي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

[3] العيسوي، إبراهيم، 1995– الغات وأخواتها، مرجع سابق.
[4] العيسوي، إبراهيم، 1995– الغات وأخواتها، مرجع سابق.

1. إن منظمة التجارة العالمية ستفرض شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، التي ستكون محكومة بقيود أشد على الدول النامية ومنها سورية، والتي ستتحول إلى سوق كبيرة، تستغلها الدول الصناعية لتصريف إنتاجها الفائض عن حاجاتها، وهذا ما سيؤدي إلى خمول اقتصادي في الدول المستوردة لهذا الفائض.[5]
2. ففي مجال الصناعة السورية يرى معارضو الانضمام: يتوجب الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة، تنفيذاً لأحكام "الغات 94" مما سيلحق أفدح الأضرار بالصناعة السورية، ويفقدها قدرتها التنافسية، رغم النصوص التي تجيز لسورية بفرض إجراءات وقائية مؤقتة، وذلك لارتفاع تكلفة الإنتاج كنتائج لاتفاقية حماية الملكية الفكرية وقيم التقنية المصنعة في الدول المتقدمة، وعدم قدرة الصناعة السورية على المنافسة لما تتطلبه الأخيرة من مواصفات الجودة في الإنتاج، وعمليات التعبئة والتغليف والدعاية والنقل، وسوى ذلك من أساليب حديثة لا قبل لصناعتنا بتحقيقها إلا على حساب التكلفة، وضعف القدرة على المنافسة تقنياً، لاعتماد الصناعة السورية على معدات بدائية أو مستعملة أو منسقة في دول المنشأ، واعتماد الصناعة السورية على الحماية والدعم كضمان لاستمرارها.
3. أما في مجال التجارة الخارجية: فيرى معارضو الانضمام: سينجم عن تحرير التجارة الخارجية توسيع للقاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، إلا أن ذلك يستلزم شروطاً لا بد من توافرها، فانضمام سورية من شأنه وضع المنتجين السوريين أمام تحديات تدفعهم لبذل مجهودات ضخمة بغية تطوير الإنتاج.[6]

4- في مجال الخدمات المالية والمصرفية: يتطلب انضمام سورية لاتفاقيات " الغات 94 " موافقتها على جميع ما تشتمل عليه، ومن أهمها " اتفاقية تحرير الخدمات " الشاملة للخدمات المالية والمصرفية، والسياحية، والاستشارية، مما يعرض المؤسسات القائمة بالخدمات لمنافسة فاشلة، نظراً لكونها غير مؤهلة، ولا تمتلك أبسط مؤهلات الخوض في معترك تنافس كهذا، ولا تستطيع الصمود في مواجهة سواها من هيئات متطورة شكلاً ومضموناً.

5- يما يتصل بقطاع الخدمات: سيقضي الشرط الاجتماعي باحتساب الأجور لليد العاملة، وما يلحق من مكافآت، وحوافز وعوائد تقاعدية، على أساس التماثل بين الدول الأعضاء، وبذلك تفقد سورية ميزة انخفاض أجور اليد العاملة.

6- أما فيما يتعلق بالتحصيلات الجمركية: سينجم عن الانضمام إلى(WTO) خفض للإيرادات الجمركية، وبصورة رئيسية تحديد سقوف للتعرفة الجمركية، الذي سيحرم الخزينة من موارد تجاوز سقف " الغات 94 " كالسيارات وبعض السلع الكمالية(250%)، وهذا ما لا تقره حدود سقف الاتفاقية المذكورة.[7]

بناءً على ما تقدم ترى الباحثة أنه ونتيجة للتطورات الاقتصادية العالمية، لايمكن لأي دولة ومنها سورية، أن تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي ومستجدا ته، وإلا بقيت خارج إطار التعامل التجاري الدولي، ووضع أمام صادراتها الكثير من العقبات والقيود، نظراً لعدم استفادتها من شرط الدولة الأولى بالرعاية، الذي يسمح بتبادل المزايا والمنافع لأعضاء منظمة التجارة العالمية دون غيرها، وما إلى ذلك من المزايا والاستثناءات والإعفاءات الممنوحة

[5] نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.
[6] شعبان، إسماعيل، 1997 – العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب، ص5.
[7] الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001،
انظر //:http. www.arabicnews .Com.

في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي تستكمل مسيرة تحريرها للسلع والخدمات مع حلول عام 2005، إذ تبقى دائماً تكاليف عدم الانضمام أكبر من تكاليف الانضمام، لذلك ترجح الباحثة الرأي الأول، والذي يرى حتمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، استناداً لما تنتهجه السياسات الاقتصادية في سورية منذ بداية الثمانينات، والتي تتصف بالمرونة، وترمي في مضمونها إلى تطبيق اقتصاد السوق، عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بإيجاد الأسواق للمنتجات المحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، وبرأي الباحثة فإن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على اعتبار أنها عضوة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، سيمكنها من المشاركة في صياغة وبناء النظام التجاري العالمي الجديد، ويجعلها قادرة بالفعل على الدفاع عن مشكلات الدول العربية والنامية على الساحة الدولية، وهذا ما أكدته سورية في 13 تشرين الثاني نوفمبر 2001 [8] بتقديمها طلب رسمي للانضمام كعضو كامل العضوية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يندرج هذا الطلب في إطار تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي، التي تنتهجها سورية منذ أكثر من عامين، تحت قيادة سيادة الرئيس بشار الأسد، وحسناً فعلت الحكومة السورية بتقديم هذا الطلب، الذي يأتي ليسد ثغرة كبيرة خلقها غياب سورية لأكثر من نصف قرن عن المشاركة في النظام التجاري الدولي، والمساهمة في إرساء قواعده هذا من جهة ومن جهة أخرى، وممالا يدعو للشك أن بقاء سورية خارج منظمة التجارة العالمية أصبح غير واقعي في إطار السياسة الحالية المتجهة نحوالاندماج بالاقتصاد العالمي، سواء بتوقيع سورية لاتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمفاوضات التي أجرتها وتجريها سورية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية بين سورية وبلدان الاتحاد الأوروبي، أو بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما وأن أحكام منظمة التجارة العالمية لا تتعارض مع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اعتمدت في قواعدها وأحكامها القواعد والأحكام الناظمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً على أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ينص صراحة على الالتزام بقواعد وأحكام هذه المنظمة، وأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية لن يحول دون إمكانية استمرار سورية بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية في تطبيق أحكام اتفاقية المقاطعة العربية ضد إسرائيل، لذلك وانطلاقاً من التحديات التي تفرزها المتغيرات الاقتصادية، والمالية، والتكتلات الاقتصادية، كان لابد من إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد السوري، وذلك بتأمين العديد من المتطلبات، والتي تكفل في حال تحققها تجاوز كافة هذه التحديات، وتحقق بالتالي للاقتصاد السوري الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو الشراكة الأوروبية المتوسطية، أو سواها من الشراكات بأقل التكاليف، و التي سيتم عرضها على النحو التالي:

المبحث الثاني: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO):

ليس هناك من شك أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عديدة ومتنوعة، وهي لا تختلف بجوهرها في النهاية عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي، وعن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعن متطلبات الشراكة السورية – الأوروبية، التي تهدف جميعها إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي في سورية، عن طريق استثمار عوامل الإنتاج في سورية، وميزاتها النسبية الاستخدام الأمثل لما فيه رفاهية ومصلحة الشعب والوطن، خاصةً وأننا نعتقد بأن هناك علاقة طر دية بين التقدم والمنافسة، أما عن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فتقسم إلى: متطلبات على المدى القصيرالأجل ومتطلبات على المدى الطويل الأجل.

أولاً: المتطلبات على المدى القصير:

[8] الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001، مرجع سابق.

1- تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية: يعتبر تحرير قطاع التجارة الخارجية من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي هي بمثابة شروط للانضمام، ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية، والفنية، والإدارية كالمنع والحظر والتقييد والحصص، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد، وكذلك إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي، وتوحيد أسعار العملة السورية، وتعويمها، وحرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها، بل يمتد ليشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من القطاعات، وفي الحقيقة إن تحرير المبادلات التجارية والخدمات يستلزم تحرير كامل الاقتصاد الوطني من القيود المعيقة لمسيرته وتطوره.[9]

2- محاولات تطوير القوانين الاقتصادية: إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سورية، ولاسيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991، و الأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية، و القانون رقم 28 الصادر في29 /3 /2001 والخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية...الخ تعتبر من الشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب إضافة لذلك مراجعة العديد من القوانين والتشريعات، والتي منها مشروع قانون السوق المالية، إضافة لقوانين تشجيع الاستثمار، والقانون التجاري، وإجراءات العقود والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.[10]

برأي الباحثة أن سورية، وحتى الآن اتبعت الطريق التدريجي في الإصلاح، وخاصة في مجال الإصلاح المصرفي والمالي، وهو خيار سليم نظراً لما آلت إليه التغييرات المتسرعة من الفوضى والانهيارات الكبرى، كما حصل في روسيا مثلا، ولكن لازال هنالك حاجة لإصدار وتعديل العديد من القوانين والتشريعات، لذلك فالمطلوب من سورية الآن وضع برنامج متكامل يلبي حاجات سورية للتغيير، عن طريق تعديل بعض القوانين وإقرار قوانين جديدة، والتي تتلاءم و التحول الفعال للاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق، المنفتح على التجارة العالمية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة "2006-2010"،[11] إلى جانب القيام بالتغييرات المواكبة لها، في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، في الصناعة والزراعة والتجارة، حتى تصل عملية التحديث والانفتاح إلى تحقيق النمو والتطوير المطلوب.

3- حماية الملكية الفكرية: إن انضمام سورية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى خضوعها لأحكام أربع معاهدات دولية متعلقة بالملكية الفكرية وهي: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة، 1886 وذلك حسبما عدلت في باريس سنة، 1971، واتفاقية باريس المبرمة سنة 1883 حسبما عدلت في استكهولم سنة

[9] الحمش، منير، كانون الثاني 2003- الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا، ص 230.

[10] راتب، شلاح، 20-3-2001 - *حول إصلاح النظام المصرفي*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

[11] البساط، هشام، 4-7 حزيران (يونيو) 2001- تحديث *وتطوير القطاع المالي والمصرفي*، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق.

1967، واتفاقية روما لحماية فنون الأداء المبرمة سنة 1981، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة 1981، و قد خطت سورية خطوة هامة إلا أنها ليست كافية في هذا المجال بإصدار قانون حماية المؤلف، وبانضمامها إلى اتفاقية دولية واحدة هي اتفاقية باريس لعام 1863 لحماية الملكية الصناعية، لذلك كان لابد لسورية من أن ترتب أوضاع حماية الملكية الفكرية، وذلك بالإنضمام إلى المعاهدات، والاتفاقات الدولية الكثيرة والنافذة في هذا المجال، عبر دراسة المعاهدات، والاتفاقات الدولية بعناية، وتقرير ما يتوجب فعله تجاهها بضوء حقيقة أنه وبمعزل عن منظمة التجارة العالمية فإن الشركات الأجنبية ستحجم عن الاستثمار في سورية، طالما أن مبادراتها وحقوقها الصناعية والفكرية غير محمية في إطار القانون السوري.12

4- سيطرة قوانين وآليات السوق: لقد وجدت السوق منذ وجد التجمع البشري وقام التبادل بنوعين، فالنوع الأول هي: السوق التقليدية العمومية: وقد وجدت تاريخيا مع ظهور التبادل البسيط، والنوع الثاني هي السوق الحديثة الحرة: وهي سوق مختلفة بشكل جوهري عن السوق التقليدية، ومكمن الاختلاف بين هذين النوعين، يأتي من طبيعة اجتماعية بالمعنى الواضح، لا من طبيعة اقتصادية، فالسوق التقليدية ملك مشاع للجميع، أي "لكل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، على عكس السوق الحرة، ويعد التاريخ الاقتصادي الحديث تاريخ اقتصاد السوق متتالياً من أصوله وحتى نهاياته المحتملة، حيث أخذ هذا الاقتصاد شكل أسطورة لم تمح بعد من أذهان الأفراد والمجتمعات والدول ولن تمحى، ولاقتصاد السوق نماذج و أنماط متنوعة، إلى حد أنه يصعب مطابقة اقتصاد أي دولة مع اقتصاد دولة أخرى، حيث توجد أدوار مختلفة للدولة، وللقطاع الخاص، وقواعد ونظم وأسس مختلفة باختلاف البلدان، وسنرى هذا الطيف الواسع إذا قارنا اقتصادات بلدان مثل اليابان وكوريا والصين وبنغلادش ولبنان والسعودية وتونس والكونغو وجنوب أفريقيا والبرتغال وفرنسا وبريطانية والولايات المتحدة، والبرازيل.. الخ مع بعضها بعضاً، ومن هذه النماذج نموذج اقتصاد السوق الليبرالي، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الأوروبي، ونموذج اقتصاد السوق الياباني.[13]

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، ماهي الآليات والدعائم الأساسية لاقتصاد السوق، التي تحتاجها سورية في تحولها المنشود إلى اقتصاد السوق الحر، والتي تكفل تجنب سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتضمن تحقق العديد من الايجابيات؟ في الحقيقة إن انتقال سورية إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب اعتماد سورية على آليات السوق، والمتمثلة بالشفافية والمنافسة بصورة أساسية والتي سيتم عرضها على النحو التالي:

أ- **الشفافية:** وتعني الشفافية: الإفصاح عن السياسات ذات العلاقة، بما فيها الحواجز أمام السوق، والقيود التمييزية وهي: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة معلنة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، و هي ركن أساسي وعامل هام في ترسيخ وتكريس الديمقراطية في المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، كما أنها توفر المعلومات الكافية عن الوضع الاقتصادي لأي بلد بوضوح (كالقوانين والأنظمة والخدمات والمنتجات وتوزيع الاستثمارات...الخ)، وبذلك تضمن الشفافية إتاحة البيانات والمعلومات عن كل مكونات الاقتصاد القومي، كما تضمن استمرارية توفيرها في أي زمان أو مكان[14]، وتمارس

---

[12] *نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية*، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

[13] سعيفان، سمير، حزيران 2003- قضايا *الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، ص 328.

[14] مواقف اقتصادية، تشرين الثاني/ نوفمبر 1998- *الفساد والتنمية*، من سلسلة المجلات الالكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.

الشفافية في سورية بطرق متعددة، وذلك عبر نشر القوانين والنظم واللوائح، وتوزيع التقارير الدورية حول أنشطة المؤسسات الحكومية والخاصة، وبث البيانات الصحفية، ولكن سورية تحتاج بالإضافة لذلك، إلى ربط المعلومة بالزمان والمكان، وهي بحاجة إلى آلية للسوق في صناعة المعلومات، كما تحتاج إلى إصدار القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالفات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وآليات السوق، و تحفيز الطلب على المعلومات[15]،إلا أن الشفافية وبرأي الباحثة كبعد ذاتي، غير كاف للتعرف على الحقائق، وبالتالي للتعامل معها كممارسة عملية، فنظراً لأهمية الشفافية الناتجة من كونها آلية قياس الحقائق، كان لابد من آلية تقيس الشفافية والمتمثلة بتوفر المنافسة (آلية قياس الشفافية)، الآلية الأكثر أهمية من آليات اقتصاد السوق، فماذا تعني المنافسة وماهي أنواعها ؟

ب- **المنافسة:** تعتبر المنافسة آلية قياس مستوى تحقق الشفافية في أي بلد من البلدان، فقد أثبتت التجربة أن مجرد التأكيد على ترسيخ سلطة القانون الوضعي، الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط، غير كافٍ لتحقق دقة ومصداقية المعلومات، لدرجة يمكننا معها القول: إن تحقق دقة ومصداقية المعلومات، وبالتالي قياس الحقائق، أو التحديد الموضوعي أو الوجودي لها غير ممكن، إلا في مناخ المنافسة.

والمنافسة تعني: أن يعرض في السوق كميات من السلعة المطلوبة من قبل أكثر من مصدر، في الوقت الذي يكون طلب السوق من هذه السلعة محدداً بشكل عام، وعندما يتم الشراء نتيجة للطلب فان الكميات المعروضة للبيع من مختلف المصادر هي التي تحدد سعر السلعة، فلا يمكن للاقتصاد أن يكون اقتصاد سوق حر، إذا لم يكن في السوق منافسة، يتقرر ومعها السعر حسب العرض والطلب، وللمنافسة أنواع عديدة ومنها: سوق المنافسة التامة (الكاملة) وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة،[16] وتعتبر سوق المنافسة الاحتكارية أكثر واقعية من أشكال وهياكل الأسواق السابقة، إلا أن هذه السوق ليست في الحقيقة إلا جسر للعبور، أو التحول من أسواق المنافسة الكاملة، وأسواق الاحتكار إلى أسواق احتكار الأقلية، والتي باتت تسيطر على هيكل وبنية أسواق التصنيع في الاقتصاديات المتطورة وحتى المتخلفة، ويعني هذا العبور بعث الحياة (المنافسة) في الاقتصاد، وتطبيع هذه الحياة الاقتصادية كما يتضح من المخطط التالي:[17]

سوق المنافسة التامة ⟷ سوق المنافسة الاحتكارية ⟷ سوق احتكار القلة
سوق الاحتكار التام

برأي الباحثة: أن التأهل للمنافسة ومواصلتها بجدارة، هو الطريق الوحيد لبقاء الاقتصاد السوري قادراً على الصمود أمام التحديات، فالمنافسة توفر المعلومات اللازمة لمواجهة تحديات النمو، وزيادة الإنتاجية، والتي تسهم بدورها في إقناع رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والجهات المانحة إلى ضرورة الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع التنافسية للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجاتنا الوطنية المنافسة، وفتح أسواقنا للمنتجات

[15] العربيد، عدنان، 1995-1996 – *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 434.
[16] العربيد، عدنان، 1995-1996 – *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 435.
[17] العربيد، عدنان، 1995-1996 – *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق ص 435.

العالمية دون خوف، ولكون الاقتصاد السوري يواجه حتمية التحديث والتطوير، لا لكي يعالج مواقع الخلل والقصور وحسب، بل لكي يتأهل للصمود أمام رياح المنافسة القادمة، لذلك يعد التحول إلى اقتصاد السوق والمشاركة في معترك المنافسة أمراً حتمياً، فلم يعد بالمكان استمرار الاقتصاد السوري مطمئناً خلف جدران الحماية، لذلك لابد من تدعيم وتطوير آلية المنافسة في سورية كأهم أسس ومقومات اقتصاد السوق الحر.

ثانياً: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المدى الطويل:

1 – توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها:

يعرف سعر الصرف: بأنه ثمن عملة دولة ما، مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.

ويعرف سعر صرف الليرة السورية: بأنه عدد الوحدات النقدية التي تعادلها هذه الليرة بالدينار الأردني أو بالدولار الأمريكي، وقد اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام 1963 وذلك في /22/ نيسان 1981، ثم استخدمت الحكومة سياسة تعدد أسعار الصرف، عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف، وحددت السعر في هذه السوق بمقدار 5,45 ل.س للدولار الواحد، إلا أنه وفي الظروف الراهنة، ومع ظهور ثورة المعلوماتية، التي شكلت من العالم سوقاً واحدة متقاربة ومتجانسة، أصبح من غير الممكن استخدام نظام الرقابة على الصرف، ولاسيما أن الاتجاه الحديث في الاقتصاد هو الليبرالية الاقتصادية، واقتصاد السوق، والتحرر من كل القيود وخاصةً الرسوم الجمركية، التي ستزول بفضل منظمة التجارة العالمية، وسورية كغيرها من الدول لابد أن تسعى بكل إمكانياتها للقضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف، وتعدد الإجراءات للانتقال إلى التوحيد، فالانفتاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، "ولاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موضوع حديثنا " يتطلب تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، لكي يتناسب مع الدول المجاورة، كما أن توحيد سعر صرف العملة السورية تمهيداً لتعويمها، و حرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتي تعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير، هذا التحرير لا يقتصر على السلع وحسب، بل يشمل تحرير الاقتصاد الوطني بأكمله.[18]

2– بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

لقد تحولت خلال عقد التسعينات بلدان كثيرة، ومن بينها بلدان عربية كمصر مثلاً، من استراتيجية اقتصادية موجهة نحو الاشتراكية، إلى استراتيجية أقوى توجهاً وهي اقتصاد السوق، والذي تطلب منها إجراء تحويل في الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوقي، عبر الأسواق المالية، والخصخصة، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق.

أ– **الخصخصة:** نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في العالم، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكشف أسرار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، أصبح الاعتقاد سائداً في العديد من دول العالم إلى وجوب الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تترك الدولة فرصة أكبر للقطاع الخاص، وهذا ما نشأ في العديد من الدول الاشتراكية والعربية كمصر وتونس والجزائر، والتي قررت الخصخصة والتي تعني بمفهومها المباشر: نقل الملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر، أو التمليك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة، أو التأجير.[19]

---

[18] كنعان، علي، أيار 2000– *النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، ص ص 107–108.

[19] قلعاوي، غسان، 1995– *القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام*، الطبعة الأولى، دار المكتبي. ص 53.

ترى الباحثة أن الخصخصة لم تأت من الفراغ، بل ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي نشأت من بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول لاسيما بعد التأميم، كما وأنه وبرأي الباحثة فإن هناك العديد من الأسباب والأهداف، التي تدفع إلى المناداة بالخصخصة للمشاريع العامة (كلاً) أو (جزءاً) في أي دولة، سواء كانت من الدول الرأسمالية، أو من الدول الاشتراكية، ومنها (الصين) و(كوبا)، أو من الدول النامية ومنها العربية مثل مصر – تونس، فالخصخصة وبرأي الباحثة إنما هي: وسيلة ناجحة للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، الناشئة عن قسم من فعاليات القطاع العام، وذلك بموجب قوانين قاسية وعادلة، بذات الوقت في ظل قضاء مستقل وعادل، لذلك فإن عملية التخصيص لابد أن تقترن بتوفير العوامل والمنطلقات، التي تضمن استمرارها، تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق بإجماع الآراء تقريباً، إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره...

ب- الأسواق المالية كأداة لتطوير مؤسسات اقتصاد السوق:

تلعب المؤسسات والأسواق المالية دورا" هاما" وبارزا" في أي اقتصاد متطور، عن طريق ايجاد العلاقة والارتباط بين المدخرين (عرض الأموال)، والمستثمرين (طلب الأموال)، إذ أن كفاءة وإنتاجية الاقتصاد عادةً ما تقاس بمقدار المتوفر من العرض مع طرفي العلاقة، وتظهر مهمة تلك المؤسسات في قدرتها على إدارة وتوزيع الأموال بالتمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة، كما هو الحال في أسواق المال، والتمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية (المصارف والبنوك) لنقل الأموال من المقرضين إلى المقترضين، كما تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار، وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة، وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل، من خلال خلقها للسيولة النقدية، وقد بينت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن عدم وجود، وعدم إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل المعوقة للاستثمار في سوق مالية متطورة، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً فيستطيع الفرد استثمار أمواله حسب ما يمتلك، من خلال الأسهم التي يتم تداولها في البورصة، حيث يتوجه للبورصة، ويشتري ولو سهم واحد في أي مجال استثماري يريده، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون، كما تسهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية عن الأوضاع الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أرضية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر عملية، وتسهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق، وتساهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية، والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في سورية، وكان لسورية تجارب واضحة وناجحة في هذا المجال في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني، إذ عرفت سورية نشوء أسواق رأس مال مستترة غير خاضعة لأي تنظيم أو تشريع أو إشراف من الجهات الحكومية المسؤولة، وكانت تكاليف التمويل في تلك الأسواق مرتفعة إذا ما قورنت مع فائدة المصارف الحكومية، ويعتبر قرار إقامة سوق الأوراق المالية من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في سورية في الوقت الراهن، والهدف منه تشجيع الاستثمار

وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين، وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم وتداول هذه الأموال من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها.[20]

برأي الباحثة أن الأسواق المالية تعد آلية أساسية وضرورية للإسراع بعملية الخصخصة، فسواء تم انتهاج أسلوب الاكتتاب (أوالطرح) العام أو الخاص، أو فتح رأس المال، وهو ما يندرج في إطار السوق الأولية، فإن انتعاش هذه العملية، التي تولت مهمتها البنوك، يقتضي أيضاً وجود سوق ثانوية (البورصة) تتيح إمكانية تداول هذه الأوراق لمن يرغبون في ذلك لاحقاً، وسورية لم تستبعد دور القطاع الخاص وأهميته، ولم تنكر دور الأسواق المالية، غير أن الملاحظ هو ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فضلاً عن ذلك ما تزال مؤسسات القطاع العام (الإنتاجية والمصرفية) تؤدي دوراً اقتصادياً متواضعاً.

وبرأي الباحثة أن الخصخصة في حد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي أسلوب لبلوغ النجاعة في الأداء الاقتصادي، من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق، ومن هنا ينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة برنامج آخر أكبر أهمية، يتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخصخصة تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل وهو الدلالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة التي كانت تمتلكها الدولة ينبغي أن تعوض بمؤسسات كبيرة أخرى يمتلكها القطاع الخاص، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية، كسياسة في جذب الاستثمارات، تنبع من اعتبارين: ضعف القدرة على الاستيعاب، سواء بالنسبة إلى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، أو بالنسبة إلى حجم السوق من جهة، ومحدودية رؤوس الأموال المحلية المتاحة للاستثمار من جهة أخرى، وإن جذب الاستثمارات يبدأ بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، وتهيئة المناخ المناسب له حتى يصبح الفاعل الرئيس في الاقتصاد، فالشفافية والحرية والأمان والرواج هي المتغيرات التي تتحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أدوات تحقيق الرواج الاقتصادي السوق المالية.

المبحث الثالث: الخسارة والربح بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

1- لاشك أن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثر إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي في سورية، فتحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطويرها، وتحديثها، عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية، أو في الأسواق الخارجية، ومن جهة أخرى سيتعين على سورية أيضاً توضيح سياسة التجارة الخارجية السورية، والتي ستعلن من خلالها التزام سورية بمبادئ هذه المنظمة، والاتفاقات التي انبثقت عنها، وسعيها لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها، وهذا يعني التزام سورية بالسعي لتحرير تجارتها الخارجية مع العوائق، والإجراءات القيدية المختلفة، واستبدالها بتعرفة جمركية مناسبة، وذلك وفق برامج تجري مراجعتها دورياً بين

[20] زيني حسين، عوض الله، 1998- *الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، بيروت، ص80.

منظمة التجارة العالمية والجهات المعنية في سورية، في إطار مراجعة التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة.[21]

2- سيؤدي انضمام سورية إلى(WTO) إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى، نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية، وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN)، وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية، التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء.

3- كما أن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية، نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى تحسين نقل التكنولوجيا إلى سورية، نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، كما يؤدي هذا الالتزام بالتالي إلى تخفيض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات، وطرق الإنتاج المتقدمة، كما يؤدي هذا الالتزام إلى تحسين المناخ الاستثماري في سورية، وذلك بإعطاء إشارة واضحة لقطاع الأعمال السوري والعربي والعالمي أن سورية ملتزمة بقواعد ثابتة وشفافة، ويدفع هذا القطاع بالتالي إلى الاستثمار في سورية، وفي كلا الحالتين سيتأثر النشاط الاقتصادي العام في سورية بصورة إيجابية وملموسة.[22]

4- ومن المتوقع على صعيد الميزان التجاري بصورة إجمالية ازدياد المستوردات بصورة أكبر من زيادة الصادرات على المدى القصير، وتضاؤل العجز التجاري في مرحلة لاحقة مع ازدياد قابلية المنتجات السورية للمنافسة في الأسواق الخارجية، رغم ذلك فإن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، لن يحول دون إمكانية لجوء سورية إلى إجراءات الوقاية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية (WTO) في حال حدوث حالات طوارئ تخل بميزان المدفوعات.

5- تم الاتفاق في جولة الأوروغواي على تخفيض مبالغ دعم الإنتاج الزراعي الوطني بمقدار 20%، ودعم التصدير بمقدار 36% من حيث القيمة و21% من حيث الحجم، كما تم الاتفاق كذلك على تحويل كافة التقييدات الكمية، وغيرها على المستوردات الزراعية إلى تعرفة جمركية اتفق أيضاً على إنقاصها بمقدار 31 %، وفي سورية فإن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، وانعكاس ذلك على أسعار ها في سورية سيوفر للمزارعين السوريين حوافز هامة لزيادة الإنتاج، كما أن سورية ستستفيد من خفض الدعم الحكومي المقدم للإنتاج والتصدير الزراعي في الدول الغنية المصدرة للمنتجات الزراعية، ذلك أن مثل هذا الخفض سيدعم مقدرة المنتجات الزراعية السورية للتنافس في المرحلة الأولى في أسواق الدول المستوردة، وفي مرحلة لاحقة في أسواق الدول المصدرة ذاتها عندما يتمكن المنتجون والمصدرون السوريون من تلبية الشروط الإنتاجية، والفنية، والصحية، المطلوبة في عمليات تصدير هذه المنتجات، ويمكن التنبؤ بأثر تحرير التجارة على القطاع الزراعي السوري، رغم كل الضوابط التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، فسورية بلد زراعي يعتمد على صادراته الزراعية لدول الجوار وبعض البلدان الأخرى، وهي ضوابط ترتكز على فرضية تقول: إن سياسات البلدان الصناعية تميل إلى منح القطاع الزراعي حماية إيجابية تنشط الإنتاج، وتخفض الأسعار العالمية، فإذا لم تتم الحماية هبط العرض من قبل

[21] العبد الله، مصطفى، 1998- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص125.

[22] العبد الله، مصطفى، 1998- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص125.

البلدان الصناعية، وارتفعت الأسعار العالمية، وعلى العكس فإن الضرائب الجمركية العالية على الصادرات الزراعية، والدعم غير الموجه الممنوح للمستهلكين، وأسعار الصرف العالمي في قيمتها، هي كلها عوامل تميل إلى فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعي السوري، مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج وارتفاع في الأسعار، وإذ يؤدي التحرير التجاري في البلدان العربية إلى إلغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط إنتاجها ويضغط على الأسعار باتجاه الهبوط، أما على صعيد الأغذية الزراعية فإن دراسات عديدة تشير إلى أن سورية سوف تتأثر إيجابياً بهذه المسألة، فسوف تتأثر وارداتها من الصناعات الغذائية على ضوء ارتفاع أسعارها، وخاصةً في الدول المجاورة.[23]

6- من المتوقع أن تستفيد سورية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من تعريفات الدول الأكثر رعاية المفروضة في جولة أورجواي، على المنسوجات والملابس، في الأسواق التي كانت مقيدة بهذه التعريفات، وفي الأسواق التي لم تكن هذه البلدان تتمتع فيها بفرصة الدول التفضيلية، فمن المتوقع وعلى سبيل المثال أن تكتسب سورية مكانة في السوق الأوروبي، حيث تحظى صادراتها من المنسوجات والملابس بموجب نظام الأفضليات المعمم.[24]

7- سيؤدي تطبيق مبدأ النفاذ إلى الأسواق في مجال الخدمات، إلى قيام موردي الخدمات الأجانب بإنشاء شركات دون مشاركة سورية، وسيؤدي السماح بالوجود التجاري لشركات الملاحة الأجنبية إلى قيام منافسة غير متكافئة مع الشركات الوطنية، مما قد يؤدي إلى خروجها من السوق وسيطرة الشركات الأجنبية، كما سيؤدي تطبيق المعاملة الوطنية، والذي يتضمن المساواة بين موردي الخدمات الوطنيين والأجانب بإلغائه القيود المفروضة لمصلحة الناقلين الوطنيين، وبالتالي منح الأجانب المزايا نفسها، وهذا يرفع التكلفة، وخاصةً في مجال النقل بالنسبة للشركات السورية، ويخفضها للأجانب مما يجعلهم في وضع تنافسي أكبر.[25]

8- إن انضمام سورية وهي الدولة الصغيرة إلى منظمة التجارة العالمية، سيمكنها بموجب نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار هذه المنظمة من مقاضاة وملاحقة الدول حتى الكبيرة منها التي تفرض قيوداً كمية وجمركية وإدارية على الصادرات السورية، أو تمنح صادراتها دعماً يضر بالصادرات السورية، أو تمارس سياسات اغراقية تجاه المنتجات السورية، سواء في السوق السورية أو في أسواق الدول الأخرى.

9- سيكون لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية الكثير من الآثار السلبية على سورية، والتي من الممكن تحويلها إلى آثار ايجابية، إذا أمكن تعزيز إمكانيات الاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مرونة، والاستفادة من الاستثناءات التي تتضمنها الاتفاقية بموضوعات ومجالات الحماية في مختلف حقوق الملكية الفكرية، و تطوير صناعة الدواء وتعميق التعاون في هذا المجال على مستوى الدول العربية، والاستفادة من المعونات الفنية والمالية المقدمة من منظمات ومؤسسات تهتم بالحقوق الفكرية.[26]

ترى الباحثة أن أمام سورية قبل الانضمام رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية فترة محددة، إذ تستكمل منظمة التجارة العالمية مسيرة تحريرها للسلع والخدمات مع حلول عام 2005، وهذه الفترة تمثل تحدياً للاقتصاد

---

[23] العبد الله، مصطفى، 1998- *الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية*، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص126.

[24] العبد الله، مصطفى، 1998- *الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية*، مرجع سابق.

[25] العبد الله، مصطفى، 1998- *الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية*، مرجع سابق.

[26] شومان شوكت، عدنان، 1996- *اتفاقية الغات الدولية الرابحون دومًا والخاسرون دومًا*، دار المستقبل دمشق، ص167.

السوري، للالتحاق بركب المتغيرات الاقتصادية في العالم، لاسيما في ظل بروز اقتصاد السوق وآلياته، لذلك يجب على سورية حرق المراحل للوصول إلى الهدف المنشود، حيث لا تكفي الخطوات الإصلاحية التي تحققت على مستوى الاقتصاد السوري، لحرق هذه المراحل، والتي تجسدت بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، التي تنتهجها سورية منذ أكثر من أربعة أعوام، تحت قيادة سيادة الرئيس بشار الأسد، لاسيما الإصلاحات المتعلقة بالبيئة التشريعية، والتنظيمية، والإصلاحات المتعلقة بالنظام النقدي والمصرفي، أو بانتهاج سورية سياسة اقتصادية جديدة ترمي في مضمونها تطبيق اقتصاد السوق، سواء بتقديم سورية طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو بتوقيعها اتفاق الشراكة السورية الأوروبية..الخ ، إذاً لابد من تفعيل مسيرة الإصلاحات بكافة المجالات، بخطاً سريعة، والقيام بالعديد من الخطوات في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن الأفضل أن نصل متأخرين من أن لانصل أبداً.

الفصل الثاني: المعوقات التي تواجه الاقتصاد السوري في تطبيق آلية اقتصاد السوق والدخول في منظمة التجارة العالمية:

يعاني الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصاديات النامية الأخرى من العديد من المشكلات والمعوقات، والتحديات الجوهرية المعيقة لتطوره، والتي تقف عائقاً أمام انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، والتحول إلى اقتصاد السوق في آن واحد، ومن أهم هذه المعوقات:

1- إن الاقتصاد السوري بحاجة ماسة إلى فكر اقتصادي، وفلسفة، ومنهج للإصلاح، يتناسب والتوجهات العالمية نحو اقتصاد السوق، ويرتكز على قوانين وآليات هذه السوق في ظل مناخ الشفافية والمنافسة، هذا الفكر الذي مازالت سورية بمفكريها بحاجة ماسة إلى تحديد ملامحه، والأخذ به ببرامج الإصلاح الاقتصادي المطروحة، حيث يعد غياب الفكر الاقتصادي الواضح، وغياب البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي المنشود، بالإضافة إلى ضعف المعرفة بأدوات نظام السوق، وثقافته إحدى المعوقات الأساسية لتطور الاقتصاد السوري، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

2- غياب الشفافية الاقتصادية: إن لغياب الشفافية الاقتصادية في سورية أسبابا عديدة، ومنها: عدم ربط المعلومة بالزمان والمكان، أي غياب التعريف الصحيح للمعلومات، وغياب آلية السوق في صناعة المعلومات، والإفادة من دورها التنموي، و غياب القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالفات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وآليات السوق.

3- يعاني الجهاز الإداري السوري من قدم التشريعات والأنظمة والإجراءات، وتدني الكفاءة، والعطالة المقنعة، ولعل وضع يومي عطلة في الأسبوع أتت في سياسة الإصلاح لمحاربة العطالة المقنعة، وتضخم نفقاته مع ضعف مردوده تجاه نفقاته.

4- إن البطء في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في الوقت المناسب، يشكل مشكلة أساسية في سورية، فنظام السوق، والمنافسة، والانفتاح على التجارة الدولية، والاستثمار الخارجي، يتطلب المرونة والسرعة في الحركة، وهذا ما يجب أن تتحلى به الإدارة الاقتصادية، ومتخذي القرار في سورية، ولعل السبب الجوهري لهذه المشكلة يكمن بضعف المعرفة بنظام السوق وآلياته، وضعف الاطلاع على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وإدراك حقيقتها ومغزاها وكيفية التعامل معها، لاسيما ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

5- رغم الاهتمام البالغ بإصلاح القطاعات المصرفية السورية، وتحريرها إلا أن النظام المصرفي السوري يفتقد إلى القدرة على تعبئة المدخرات المحلية، وتحويلها إلى استثمارات وطنية فاعلة، ويفتقد إلى القدرة على نقل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد العولمة، كما يفتقد القدرة على الإسهام في إعادة هيكلية المؤسسات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم والمشورة اللازمة لهما لدعم انطلاقتهما، بل لعله يسهم في وضعه الحالي في تكريس استمرارية المنشآت الخاسرة في القطاع العام التي يمنحها التسليف،[27] والجدول رقم /1/ يوضح أهم مؤشرات القطاع المصرفي في سورية للعامين 2001-2002:

جدول رقم /1/ أهم مؤشرات القطاع المصرفي في سورية كإحدى مناطق الاسكوا، 2001-2002(بملايين الدولارات)

البلد	الأصول		الائتمان		الودائع		حصص المساهمين	
	2001	2002	2001	2002	2001	2002	2001	2002
سورية	17472	20632	7208	5130	7839	10853	1033	1259

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004، ص 7

يتوضح من الجدول رقم /1/ ارتفاع الأصول في العام 2002 عنه في العام 2001 بمقدار / 3160/ وانخفاض الائتمان في العام 2002 عنه في العام 2001 بمقدار / 2078 /، وكذلك ارتفاع الودائع في العام 2002 عنه في العام 2001 بمقدار /3014 /، وارتفاع حصص المساهمين في العام 2002 عنه في العام 2001 بمقدار / 226/، وهي في مجموعها ارتفاعات ضئيلة، مما يؤكد حاجة المصارف السورية بعد للكثير من الخطوات الإصلاحية.

6- مازالت الزراعة السورية، رغم ما أحرزته من تقدم ضعيفة الإنتاجية ومحدودة المر دودية لاعتمادها أساليب عمل تقليدية، وقصورها في استخدام الموارد الكامنة الطبيعية والبشرية، وهذا ما خفض من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وأضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية حيث انخفضت هذه النسبة من 28.98 في العام1998 إلى 24.96 في عام 2002[28]، بذلك تغدو الصادرات الزراعية السورية عاجزة عن منافسة الأسواق العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي المنشود.

7- تعاني الصناعة السورية أيضاً من ضعف قدرتها التنافسية، فمازالت سورية بعيدةعن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث، وهناك نقاط خلل و عثرات عديدة تعاني منها منشآتنا الصناعية، (التي وصل عددها وحسب تقديرا ت المكتب المركزي للإحصاء للعام 2002 إلى 87477 منشأة) وسياساتها الداخلية وخططها وأهدافها والأيدي العاملة المؤهلة....الخ والجدول رقم/2/ يوضح عدد المنشآت الاقتصادية في سورية منذ عام 1970 وحتى العام 2002.

الجدول رقم/2/ عدد المنشآت الصناعية / الوحدة: منشأة

السنة	1970	1990	2001	2002
عدد المنشآت الصناعية	31300	87238	88901	87477

المصدر: وصف سورية بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003، ص8.

[27] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004، ص 7.

[28] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004، مرجع سابق.

يتضح من الجدول رقم/2/ أن المنشآت الصناعية في ازدياد فقد ارتفع عددها من 31300 عام 1970 إلى 87238 عام 1990 إلى 88901 عام 2001 ومن ثم انخفض عددها بشكل طفيف في عام 2002 إلى 87477.

8- لقد شهدت سورية خلال حقبة السبعينات والثمانينات معدلات نمو مرتفعة للسكان، ما لبثت أن تباطأت بعض الشيء في التسعينات على الرغم من كونها مازالت مرتفعة "رغم انخفاضها إذا ما قيست بمعدلات النمو العالمية"، و يوضح الجدول رقم /3 / معدل النمو السنوي للسكان في سورية:

جدول رقم / 3 / معدل النمو السنوي للسكان في سورية

العـام	2010-2005	2005-2000	1999-1994	1994- 1981	1981-1970
معدل النمو السنوي للسكان	2،2	2،5	2،7	3،3	3،4

المصدر: وصف سورية بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003.

يتضح من الجدول رقم / 3 / انخفاض معدل النمو السكاني من 3،4% مابين الأعوام 1970-1981 إلى 3،3 مابين الأعوام 1981- 1994، ثم انخفاضه إلى 2،7 مابين الأعوام 1994- 1999 إلى أن وصل معدل النمو السكاني إلى 2ر5 % مابين الأعوام 2000- 2005، ويتوقع أن يستمر معدل النمو السكاني بالانخفاض إلى أن يحقق 2، 2 % خلال السنوات 2005-2010.

9- تعاني سورية من نسبة بطالة عالية ازدادت وبمعدلات مرتفعة لم تشهدها سورية من قبل، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 12 % عام 2003، كما قدر عدد المتعطلين، وحسب تقديرات هيئة مكافحة البطالة 560 ألف عاطل عن العمل، تبلغ نسبة الشباب بينهم حوالي 80% لمن هم تحت 30 سنة من العمر، وبهذه المعدلات تظهر كوابح حقيقية للنمو الاقتصادي، وعوامل تعيق التطور الإنتاجي والخدمي.[29]

10- تعاني سورية من ارتفاع معدلات التضخم، ويوضح الجدول رقم /4 / ذلك على النحو التالي:

جدول رقم / 4 / معدلات التضخم في سورية كإحدى مناطق الاسكوا 1999-2002 (النسبة المئوية)

البلد / المنطقة	1999	2000	2001	2002(أ)
سورية	(2.10)	(0.49)	0.49	0.90

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك،2004،ص 7.

علامة القوسين ( ) تعني تضخما سالبا (انكماشا)، (أ) تقديرات الاسكوا.

يتضح من الجدول رقم /4/ ارتفاع معدلات التضخم في سورية بنسبة قليلة عام 2002عنها في العام 2001، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار ابتداء من عام 2002 مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا وغيرها من المناطق خارج الولايات المتحدة في الاقتصادات الأكثر تنوعا التي ترتبط عملتها بالدولار (تضخم مستورد).

11- تعاني سورية من ارتفاع حجم الديون لاسيما الديون الخارجية، والذي يزيد من إخطار الديون المتصلة بتقلبات العملات ويوضح الجدول رقم /5/ حجم الديون ونسبة خدمة الديون في سورية في الأعوام 2001-2002.

جدول رقم / 5 / الديون ونسبة خدمة الديون في سورية كإحدى بلدان الاسكوا 2001-2002 (نسبة مئوية)

[29] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، مرجع سابق.

البلد	نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي		مجموع نسبة خدمة الديون إلى إيرادات الحكومة		نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات	
	2001	2002	2001	2002	2001	2002
سورية	114.50	104.99	–	–	3.39	..

المصدر: المصرف المركزي في سورية، وقادة بيانات تمويل التنمية الدولية. مأخوذ من مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004 ص7. علامة (..) تشير إلى أن البيانات غير متاحة.

يتضح من الجدول رقم / 5/ ارتفاع مجموع الديون في سورية والذي سجل 22.1 ملياراً، فيما بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.39 في عام 2001، وقد بلغت الديون الخارجية 20 مليار دولار إذ تتزايد الديون الخارجية إلى مجموع الديون العامة والذي يزيد من إخطار الديون المتصلة بتقلبات العملات.

12- ضعف وقدم البنى التقنية القائمة والحاجة إلى تنمية القدرات الوطنية للموارد البشرية على التقانات الجديدة في ضوء الثورة التقنية العلمية ذات الدلالة في الاقتصاد السوري، وتطبيق تقانات المعلومات، والجدول / 6 / يوضح تقديرات مستخدمي الانترنت في سورية للأعوام 1999-2000-2001.

جدول رقم / 6 / تقديرات مستخدمي الانترنت في سورية

1999	2000	2001
20000	30000	60000

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004 ص109.

يتضح من الجدول رقم / 6 / الارتفاع المتواضع في عدد مستخدمي الانترنت في سورية، والذي ازداد في العام 2000بفارق 10000 مستخدم عن العام 1999، وازداد في العام 30000/2001/ مستخدم عن العام 2000، وهو رغم ارتفاعه إلا انه ارتفاع متواضع إذا ما قيس بعدد سكان سورية، والتي شكلت الفئة الشابة النسبة الأكبر منه. أما عن براءات الاختراع في سورية فيوضح الجدول رقم / 7 / عدد براءات الاختراع في سورية على النحو التالي:

الجدول رقم / 7 / عدد براءات الاختراع في سورية

1997	2001
0	1

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، نيويورك2004 ص109.

ويتضح من الجدول رقم / 7 / غياب براءات الاختراع في سورية عام 1997، في حين سجل العام 2001 براءة اختراع واحدة، وهذا ما يحمل سورية تكاليف باهظة نتيجة اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، التي نصت عليها منظمة التجارة العالمية.

إن هذه التحديات، تفرض على الاقتصاد السوري العمل المكثف والسريع لتفعيل عملية التنمية بأبعادها العريضة، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، حتى يتمكن الاقتصاد السوري من الدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي، وتجنب التهميش سواء عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشراكات الأخرى.

النتائج والاقتراحات:

بناء على الدراسة السابقة يتبين للباحثة انه لم يعد لدى سورية خيار كبير في غلق حدودها، في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة، لاسيما في ظل تحول معظم الدول النامية نحو زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي، عبر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أو غيرها من الشراكات، لذلك سيكون التعايش مع النظام الجديد أمر لابد منه، وهكذا سواء أقبلنا أو رفضنا أصبحنا جزءاً من سباق قدري محموم يأخذ بالبشرية إلى عهود جديدة، سباق له قواعد جديدة وشروط مختلفة، في ظل هذه الظروف ليس هناك مجال أمام سورية إلا أن تقلل الخسائر المحتملة، وأن تغتنم الفرص الجديدة التي يتيحها النظام العالمي الجديد وتحويل هذه الفرص من نظرية إلى واقعية، وذلك من خلال تأمين العديد من الآليات والمتطلبات، وإجراء العديد من الخطوات الإصلاحية التي تراها الباحثة كفيلة بجعل الاقتصاد السوري على مستوى الشراكات الدولية، والأخذ بمنهجية اقتصاد السوق والمتمثلة بمايلي:

1 – تطبيق الشفافية: فالشفافية هي عامل رئيس من عوامل تقوية الثقة بسياسات الدولة، والاطمئنان إليها، وتعزيز الشفافية يرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية، ومن ضمنها برامج الخصخصة، فيخفف مقاومة التغيير الاقتصادي، كما أن الشفافية تقوي تدفق رؤوس الأموال الخاصة، وضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نشر معلومات وافية، فيما يتعلق بتغيرات السياسة العامة، وسياسات اتخاذ القرار، والأداء الاقتصادي، فالمعلومات أداة قيمة، وهي المحفز لاتخاذ القرار، وهي الموجهة له، والمتتبعة لعواقبه والقرار الاستثماري يغدو مطمئناً مع تدفق المعلومات، لذلك لابد من تطبيق الشفافية عبر امتلاك قاعدة تكنولوجيا المعلومات وصناعتها وصياغتها لاستثمارها على النحو الأفضل، وذلك بتوفر وسائل الاتصال الحديثة، وتكوين أدوات دعم صحيحة، وخلق الطلب الفعال على المعلومة[30]، باكتساب المقدرة على الاستقبال، والبث الحر للمعلومات، وتحقيق انتقال المجتمع من آليات تدفق الأوامر إلى آليات تدفق المعلومات" آلية الانتظام الذاتي للمجتمع"، معتمدين على التنظيم الشبكي للانتقال إلى عصر اللامركزية ، (وهذا ما أكده السيد الرئيس بشار الأسد في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء والذي عقد بتاريخ 4-1-2005).

2- تشجيع الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية وذلك من خلال:

أ- إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، ومعالجة الاختلالات البنيوية، وزيادة كفاءة توظيف الموارد، وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة، كمدخل رئيس لتطوير البيئة الاستثمارية.

ب- تعزيز مصادر التمويل بالعملة الوطنية، وبالقطع الأجنبي، حيث يعتبر ضعف مصادر التمويل السبب الرئيسي لتواضع حجم الاستثمار، لاسيما لدى القطاع الخاص، وإن صدور قانون السماح بتأسيس المصارف الخاصة والمشتركة هو خطوة أساسية لتوفير مصادر التمويل.

ت- تنمية أقنية الادخار بأشكالها وأدواتها كافة، وتبسيط إجراءاتها، وتسهيل الوصول إليها، والتعامل معها، مع توفير الضمانات الكافية والعوائد المقبولة، حيث كانت أقنية الادخار مغرية في الفترات السابقة، نظراً لارتفاع واستقرار الفوائد في مصارف القطاع العام في سورية لفترات زمنية طويلة.

[30] العربيد، عدنان، 1995-1996 – *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، مرجع سابق.

ث- باعتبار أن السوق المالية والبورصة أصبحت في معظم اقتصاديات العالم، الميزان الأساسي لقياس درجة حرارة الاقتصاد، والتي تبين مدى مستويات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي التطور الاقتصادي في اقتصاد ذلك البلد، لذلك بات من الضروري على الاقتصاد السوري التفكير بإعادة قيام مثل هذه السوق.

ج- استكمال وتطوير بنية الخدمات الأساسية، وتبسيط إجراءات الوصول إليها، وتوفيرها بكلف مقبولة وتحسينها باستمرار.

ح- تشجيع إقامة الشركات المساهمة الخاصة والمشتركة، ومنحها التسهيلات والحوافز المناسبة.

خ- من أهم عوامل تطوير بيئة الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة، هو توسيع حجم السوق الداخلية، المتمثلة بقدرة هذه السوق على خلق الطلب الفعال، والتي تشكل صمام الأمان للنمو المطرد، حيث أثبتت تجارب دول عديدة أن الاعتماد المفرط على أسواق التصدير الخارجية، قد أدى إلى أزمات اقتصادية(كما حصل بالنسبة لدول شرق آسيا وما يحصل في تركيا)، فالأسلوب الأمثل للتنمية هو ذلك الذي يستطيع أن يزيد من قدرات التصدير مع تعزيز تنمية قدرات السوق الداخلية.

د- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتوحيد الجهات المعنية بأموره وتجميع ممثليها في مراكز واحدة (النافذة الواحدة).

ذ- تأسيس صندوق دعم الشباب، وإقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة، بهدف امتصاص العمالة المتزايدة، وتعزيز التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي هو منطلق التنمية وغايتها.

ر- إن تطوير بيئة الاستثمار يتطلب على الدوام تطوير التشريعات والأنظمة، وتكريس سيادة القانون، وتعزيز صدقية القضاء، وتسريع إجراءات التقاضي، فالتجارب الحديثة تؤكد أن هذه المسائل أعظم أهمية بالنسبة للمستثمرين من الحوافز والإعفاءات المادية الممنوحة لهم.

ز- متابعة وتطوير تجربة المناطق الحرة، والتي كانت من أوائل أدوات التعددية الاقتصادية في مجال الاستثمار، كما أنها صيغة مناسبة لتفعيل التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص في تنظيم وإدارة واستثمار مناطق حرة، أو تطوير مناطق حرة بملكية القطاع الخاص وبإشراف الدولة.

3- المنافسة: إن تطوير البيئة الاستثمارية هو نصف الطريق إلى نجاح برامج التطوير والتحديث، شرط توفير القدرة على المنافسة، ومسألة المنافسة هنا تكتسب أهمية خاصة ومتزايدة، نظراً لأن الاتجاهات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية كلها تطالب بفتح أبواب المنافسة على مصراعيها، فعضوية منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوروبية، والمناطق الحرة العربية، والمناطق الحرة الثنائية، كلها مصادر جديدة للمنافسة، وفي ضوء أحكام وشروط ورقابة محكمة لايمكن تجاهلها أو تجاوزها، وإن التأهل للمنافسة، ومواصلتها بجدارة هو الطريق الوحيد للبقاء، وهذا يتطلب جهوداً مضنية، واستثمارات كبيرة تقع على عاتق الدولة والأفراد، ومن أهم الشروط التي يمكن أن تسهم في تحسين البيئة التنافسية ونجاحها مايلي:

أ- توفير الشروط المتكافئة بين المتنافسين، سواء كانت المنافسة بين القطاعات الثلاثة في السوق الداخلية، أو الخارجية، أو كانت المنافسة مع فعاليات عربية، أو أجنبية..

ب- التركيز على الصناعات التي تتوفر لها مزايا نسبية عالية، والعمل على إيجاد مزايا نسبية لم تكن متوفرة لها بشكل طبيعي.

ت- تعزيز قواعد المعلوماتية، والبيانات المتطورة، وتحسين الاستفادة من شبكات الانترنت، التي أصبحت من أهم وأخطر أدوات ووسائل المنافسة، وذلك من خلال رفع كفاءة الاستخدام والتشغيل والموارد البشرية، و تطوير الخدمات الخاصة بها.

ث- التطوير النوعي للمنتجات والخدمات، وإتقان صناعة الجودة، التي أصبحت في ضوء معايير ومقاييس الجودة المطبقة عالمياً، الهوية الحقيقية التي يعرف بها المنتج وينتقل بها في الأسواق العالمية، كما أنها الوسيلة الوحيدة للحماية في السوق الداخلية من غزو المنتجات الأجنبية، وإن التطوير النوعي يجب أن يشمل بالدرجة الأولى تطوير الموارد البشرية، ورفع كفاءتها، وتحسين أدائها باستمرار.

ج- من أولويات التأهل للمنافسة العمل الدؤوب والمستمر لخفض التكاليف، وزيادة مردود وإنتاجية عوامل الإنتاج، ومكونات الخدمات، وهذا لا يقتصر على مرحلة من مراحل الإنتاج والخدمات، وإنما يجب أن يشمل كافة المراحل بدءاً من أول خطوة لتوفير المدخلات، وحتى آخر خطوة لإيصال المخرجات إلى المستهلك النهائي أو المستفيد النهائي، ففي كثير من الحالات والتجارب لايتم الانتباه إلى عناصر الكلفة في مراحل ثانوية، ولكنها في النهاية تضعف القدرة على المنافسة دون معرفة الأسباب الحقيقية.

ح- إن إدارة المنافسة فن خاص من فنون الإدارة يتطلب الرؤية الإستراتيجية، والقدرة على المبادرة، وتقصي المعلومات الدقيقة والمستجدة عن المنافسين وعن المنتجات، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وإعداد برامج متطورة للتطوير والدعاية والعرض، وفي كل هذه الوظائف فإن حضور الإدارة المؤهلة والخبيرة أمر بالغ الأهمية.

خ- تزداد أهمية الشفافية والإفصاح، لا كشرط رئيسي من شروط المنافسة المتكافئة وحسب، وإنما كشرط لتحسين بيئة المنافسة بشكل عام، فالشفافية هي التي تساعد جميع الفرقاء على العمل في ساحة مضاءة، وغموض السياسات والبرامج والمفاجأة في اتخاذ القرارات والإجراءات، تؤدي حتماً إلى إرباك العمل، وينجم عنها أضرار قد تكون في بعض الحالات بالغة الأذى، كما أنها تقود إلى حالة من الترقب والانتظار والتردد في المبادرة، والنتيجة أضرار بمصلحة الاقتصاد الوطني وبالمواطن.

د- ومن أهم المعايير التي يجب التركيز على استخدامها لقياس القدرة على المنافسة والتقدم المستمر، هو نسبة القيمة المضافة الناجمة عن الكوادر العلمية المدربة، ذلك أن الاعتماد على الثروات الطبيعية، أو الثروات التي تسهم بصنعها الطبيعة، وان كان دورها كبير في تعظيم ثروة الأمم، ولكنها ليست كافية لضمان التطور والتقدم المستمر، فهي ثروات ناضبة من جهة وغير ثابتة ومستقرة من جهة أخرى، من هنا تأتي أهمية الاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

ذ- إن التكامل في عمل السياسات والبرامج، هو من أهم شروط نجاحها في تحقيق أهدافها، وإنتاج مفاعيلها ذلك أن القوانين الاقتصادية تعمل وفق نظام السلسلة المترابطة، وإذا فقدت إحدى حلقاتها يتعطل عملها وتتوقف عن الدوران.

ر- يجب استخدام الإمكانات الناجمة لدى القطاعين العام والخاص، وتقوية عنصر المنافسة الايجابية بينهما في مجال التسويق، أي أن تلعب المجتمعات دوراً تجارياً منافساً للأسعار المعروضة من قبل القطاع الخاص الذي يلجأ بدوره إلى سياسة تخفيض الأسعار كي يبيع بضاعته المكدسة نتيجة منافسة المجتمعات الحكومية له، كما يجب معالجة البطالة المقنعة، وإعادة النظر بالتزايد السكاني.

ز- من المهم جداً إيجاد معايير سليمة بالنسبة لاتخاذ قرار تصنيع أية مادة أولية، بشكل يراعي الوضع التنافسي العالمي بالنسبة لسعر مادة أولية، قبل إضافة أية مرحلة صنعية، أو هل ان المرحلة الصنعية المضافة قد حسنت من وضعها التنافسي، ثم ماهية وعدد المراحل الصناعية التي يجب إضافتها، حتى نحصل على منتج منافس عالمياً، لاسيما وأن فهم هذه المعايير، المستند إلى وضع المنافسة العالمية هو الذي يساعد على اتخاذ القرار الحكيم حول تصدير المواد الأولية، أو الاحتفاظ بها لإجراء قيمة مضافة محلياً عليها.

س- إن الجودة في جوهرها عنصر هام في موضوع الاستعدادات للتغيرات المستقبلية، كاتفاقية الغات، وقد صدرت معايير الايزو لدى الدول المتقدمة، وكانت هذه المعايير حصيلة الاستنتاجات للأعمال التي تزاولها على الأرض واقعياً، لذلك فإن تطبيق هذه المعايير في سورية من شأنه أن يحكم سيطرة البلدان الصناعية العملاقة بإنتاجها المنافس من حيث المواصفات والجودة على المنتجات السورية، من هنا تأتي أهمية اعتماد سورية تطبيق الجودة حسب المفاهيم العالمية السائدة أولاً، والقيام بإجراءات مقارنة مستمرة بين نتائج تطبيقها وبين وضع المنافسة العالمية، وألا تلجأ إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر الكامل (الغات) مالم تتوفر إمكانيات تطبيقه، ومن هنا لابد للدول العربية من تطبيق نظام التجارة الحرة فيما بينها قبل أن يطبق النظام العالمي عليها وهي مجزأة، حيث يؤمن التكامل الاقتصادي لها مواجهة تحديات الأنظمة الاقتصادية القوية.

الخاتمة:

من كل ما سبق يتضح لنا بجلاء أن البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها سورية كغيرها من الدول العربية في الألفية الجديدة، اختلفت اختلافاً مذهلاً عنها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فالمنافسة الدولية اشتدت، وقاعدة النجاح الاقتصادي تغيرت، بفضل الجولات المتتالية من التحرير الاقتصادي، التي تقودها منظمة التجارة العالمية، والاستثمار العابر للحدود، وإزالة الضوابط المالية، والتي أدت إلى إحداث تغييرات كبرى في التجارة والمالية والاستثمارات على الصعيد العالمي، ولتحقيق النجاح في الاقتصاد السوري، لابد من التوجه نحو زيادة مشاركته في الاقتصاد العالمي، و الوصول إلى الأسواق الدولية، عبر نيل عضوية النظام التجاري القائم على القواعد المتعددة الأطراف والمعروف بمنظمة التجارة العالمية، وذلك عبر تحقيق البنية الاقتصادية الحقيقية، التي تمكن الاقتصاد السوري من المشاركة الحقيقية في السوق العالمية، والوصول إلى سلع تصديرية تنافسية تؤدي بدورها إلى اللحاق بركب اتفاقيات التجارة الدولية، التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إجراء عملية التكيف والتأقلم الاقتصادي مع اقتصاد السوق، وما يستلزم كل منهما من بناء مؤسسات اقتصاد السوق وآلياته من الشفافية والمنافسة.

المراجع:

.....

1. العربيد، عدنان، 1995-1996 – *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق.
2. العيسوي، إبراهيم، 1995– *الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3. شعبان، إسماعيل، 1997 – *العلاقات الاقتصادية الدولية*، الطبعة الثانية، منشورات جامعة حلب.
4. الحمش، منير، كانون الثاني 2003– *الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة*، الطبعة الأولى، دار الرضا.
5. سعيفان، سمير، حزيران 2003– قضايا *الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر.
6. كنعان، علي، أيار 2000– *النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر.
7. قلعاوي، غسان، 1995– *القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام*، الطبعة الأولى، دار المكتبي.
8. زيني حسين، عوض الله، 1998– *الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، بيروت.
9. شومان شوكت، عدنان، 1996– *اتفاقية الغات الدولية الرابحون دومًا والخاسرون دومًا*، دار المستقبل دمشق.
10. *نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية*، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.
11. راتب، شلاح، 20–3–2001 – *حول إصلاح النظام المصرفي*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.
12. البساط، هشام، 4–7 حزيران (يونيو) 2001– تحديث *وتطوير القطاع المالي والمصرفي*، ورقة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا2002–2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
14. وصف سورية بالمعلومات، المكتب المركزي للإحصاء، الإصدار الخامس 2003.
15. مواقف اقتصادية، تشرين الثاني/ نوفمبر 1998– *الفساد والتنمية*، من سلسلة المجلات الالكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.
16. العبد الله، مصطفى، 1998– الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، عدد 2، ص125.
17. الجمهورية العربية السورية ومنظمة التجارة العالمية، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2001، انظر .Com www.arabicnews .http://